من الواليق وقد ورد النهي عن تسميتها بيثرب لانه من التثريب وهو
التوبيخ واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين وادعى
دارها مبتدأ ونظر على خبر والكلام على حذف مضاف اما من المبتدأ
اي نظر ادعى دارها او الخبر اي ذو نظر على والمعنى ان نظر الاقرب
من دارها الى نظر على فكيف بنظري نفس دارها قوله جائز عند
الكوفيين هو الحق لوجود العلتين فيه وورد السماع به فلا وجه
لمنعه قوله قد تقدم اي في التتمم اي وتقدم حكم اعراب المسمى
بالجمع بالواو والتاء في المتن واورد عليه انه تقدم في المتن حكم اعراب
المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح انه
لم يتقدم والجواب ان مراده انه لم يتقدم بسائر اوجهه بل بوجه
واحد وهو اعرابه كاعراب ما قبل التسمية قوله كمسلمين هو ما
يسلى من جلود اهل النار ومشبه بمسلمين دون محيين لشبه الجمع
بمسلمين في كونه ذا زيادتين الياء والنون قوله منونة اي ان
لم يكن اعجميا فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا
ينصرف نحو قنسرين اه نصريح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده
والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على ان ينضم الى العلمية
مانع اخر كالعجمة والتانيث المعنوي افاده السعد وقد كتب
الرودادي على قول المصرح فان كان اعجميا الخ ما نصه هذا كلام
ظاهره فان ضمير كان عائد الى ما سمي به من الجمع وما الحق به
وقنسرون وسائر الاعجميات ليس واحدا منها بل هي اسماء
متعددات لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع في انواع الملحقات بالجمع
تركه الموضح وزاده الدماميني في شرح التسهيل وهو كل اسم
وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين او علما كصفين وقنسرين

وقنسرين

وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما
سنوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والاولى جعل عليين من
هذا النوع اه ببعض تغيير وهو حسن جدا طالما كان يلوح بالي
قوله وشبه العجمة لان وجود الواو والنون في الاسماء المفردة
من خواص الاسماء الاعجمية وقد نص بعضهم على ان خورنق و
سنمار يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما في الشيخ
يحيى قوله ان تلزمه الواو وفتح النون والاعراب بحركات مقدرة على
الواو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاسه على المثنى عند
من يلزمه الالف ويكسر نونه وتقدير الاعراب على الالف لا النون
ويؤيده انه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها
عليها وما اعترض به من انه يلزم تقدير الاعراب وسط الكلمة
يمكن دفعه بان النون لما كانت في الاصل اعني في حالة العلمية
قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق الاخر استصحب
ذلك بعد التسمية فتكون الواو اخر الكلمة قوله وجر يجعل كونه
فعل امر ناصبا ما لا ينصرف على المفعولية فيكون مثل الاخر
وكونه ماضيا يجر لا راضافاله بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح
الاخر يرد الاول واللاحقة والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل
الظاهرة كاحمد والمقدرة كموسى واورد اللقاني على قوله وجر بالفتحة
لج انه منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بالواو والتا والملحق به بنا
على انه معرب باعراب اصله ويمكن دفعه بانه علم استثناء ومن
قوله سابقا والذي اسما قد جعل لج فافهم قوله وهو ما فيه
علتان العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع
الصرف انما يترتب على اثنين من تسع او واحدة منها تقوم